

الأمم المتحدة

الجمعية العامة



الدورة السابعة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة  
٢٥  
المعقودة يوم الإثنين  
٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢  
الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

(النمسا)

السيد كريكل

الرئيس :

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال : حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والشيخوخة والمعوقين والأسرة

(ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية

البند ٩٤ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع)

.../..

Distr. GENERAL  
A/C.3/47/SR.25  
3 September 1993  
ARABIC  
ORIGINAL: SPANISH

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات  
في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد  
المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :  
Chief of :  
the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United  
Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة  
مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

١ - في أعقاب المناقشة، التي اشترك فيها السيد مورا (كوبا) والسيد رافين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) والسيد كوييل (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد يوان (الصين) والسيد بابادودو (بن) والسعادة أرياس (كولومبيا)، قال الرئيس إنه سيدرس برنامج العمل بفترة تعيين تاريخ الجلسة التي يمكن أن تطرح فيها آراء الوفود بشأن البند ١٠٥، إن رغبت القيام بذلك.

البند ٩١ من جدول الأعمال : التضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) A/C.3/47/L.3/Rev.1  
(A/C.3/47/L.12 ، A/C.3/47/L.10 ، A/C.3/47/L.9/Rev.1

٢ - الرئيس : قال إن مشاريع القرارات (A/C.3/47/L.9/Rev.1 ، A/C.3/47/L.3/Rev.1 ، و A/C.3/47/L.10) لا تتضمن آثاراً على الميزانية البرامجية.

مشروع القرار A/C.3/47/L.3/Rev.1

٣ - السيد كيور (موريشيوس) : قدم مشروع القرار المعدل المعنون "العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري" (A/C.3/47/L.3/Rev.1) بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي كانت أعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، وتقسم إلى النسخة المعدلة التغييرات التي جررت على فقرتي الديباجة ٩ و ١٦ والفرقتين العامتين ٦ و ١٧.

٤ - السيد كوييل (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إن الولايات المتحدة لم تشرك منذ عدة سنوات في دراسة مشاريع القرارات بشأن هذا البند، ولكنها غيرت موقفها في أعقاب سحب قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية . ومع ذلك، فإنه نظراً لأن المفاوضات مع ممثلي الدول الأفريقية لم تنته بعد، فقد تم الاتفاق مع رئيس المجموعة، وممثل موريشيوس، على إرجاء اعتماد مشروع القرار لمدة ٢٤ ساعة.

٥ - السيد سحراوي (الجزائر) : قال إنه ينبغي أن تحل عبارة "en adaptant" محل عبارة "en adoptant" في الفقرة ٢ من النص الفرنسي.

٦ - الرئيس : قال إن اللجنة ستستأنف دراستها لمشروع القرار في مرحلة تالية .

مشروع القرار A/C.3/47/L.9/Rev.1

٧ - الرئيس : قال إنه لدى تقديم مشروع القرار المعنون "التطهير الإثني والضفيحة العنصرية" (A/C.3/47/L.9/Rev.1) أعلن أن ألبانيا وباراغواي انضمتا إلى مجموعة الدول التي تقدمت بمشروع

(الرئيس)

القرار. ثم أعلن فيما بعد أن بينما والسويد وإكوادور وكوستاريكا والهند قد انضمت هي الأخرى إلى تلك المجموعة. وقد عرض على اللجنة التعديلات التي اقترحها تركيا في الوثيقة A/C.3/47/L.12.

- ٨ - السيد رافين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) : قال إنه قد جرت تعديلات أخرى على مشروع القرار . ففي الفقرة السابعة من الدبياجة ينبغي أن تحل كلمة "احترام" respecting محل كلمة "حماية" (protecting) . وفي الفقرة الثامنة ينبغي أن تحل عبارة "إذ تعيد تأكيد" محل عبارة "إذ تشير إلى" ، كما ينبغي إضافة الجملة التالية إلى آخر تلك الفقرة : "الذي يتضمن بأن ممارسة "التطهير الإثني" تشكل انتهاكا فادحا وخطيرا للقانون الإنساني الدولي" . وفي الفقرة ٤ ينبغي أن تحل كلمة "فرديا" (individually) محل كلمة "شخصيا" (personally) .

- ٩ - الرئيس : قال إنه إذا لم تظهر احتجاجات، فإنه سيعتبر أن الوفد التركي سيسحب تعديلاته المقترحة الواردة في الوثيقة A/C.3/47/L.12.

- ١٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.9/Rev.1 ، كما جرى تعديله شفويًا ، دون تصويت .

- ١١ - السيد راميشنيلي (الاتحاد الروسي) : قال شارحا التصويت، إن وفده قد أراد أن ينضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار على النحو المطروح لأنّه يعتقد أن سياسة "التطهير الإثني" تستحق الإدانة غير المشروطة، بصرف النظر عن مكانها ومن يقوم بتطبيقها. وأعرب عن أسفه لأنّ وفده لم يستطع الانضمام إلى الدول التي قدمت مشروع القرار، نظراً لأنّ نص المشروع يؤيد القرار ٢٤٢/٤٦، الذي يرى وفده أنه يدين حالة معينة، يمكن كذلك أن تستنتاج بنظره خاطئة من مشروع القرار الذي تم اعتماده للتو. ومع ذلك فإنه لا يعتقد أن الإشارة تربط كامل مشروع القرار بتلك الحالة المعنية بالذات، أو تؤدي إلى اختصار جميع أشكال "التطهير الإثني" والضفيضة العنصرية في حالة واحدة، أي إلى مظهر معين في بلد واحد. واستناداً إلى هذا التفسير تمكن الاتحاد الروسي أن يصوت على مشروع القرار هذا.

مشروع القرار A/C.3/47/L.10

- ١٢ - الرئيس : قال إنه قد طلب التصويت المسجل على مشروع القرار المعروف "حالة الانتقائية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها" A/C.3/47/L.10.

- ١٣ - أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/47/L.10 .

المؤيدون : أثيوبيا، الأردن، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، إنغولا، أوروجواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان،

البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاصو، بوروندي، بيرو، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجمهورية العربية الليبية، جمهورية مولدوفا، جمهورية ترانسنيستريا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زimbabوي، سانت كيتس ونيفيس، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، سوازيلند، السودان، سورينام، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا - بيساو، غينيا، فنزويلا، فيبيت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، ليبريريا، ليستوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريشيوس، موريشيوس، موزambique، ميانمار، ملاوي، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون : الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، استراليا، استونيا، إسرائيل، المانيا، أوكرانيا، أيرلندا، ايسلندا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، تشيكوسلوفاكيا، جزر مارشال، جمهورية كوريا، الدانمرك، رومانيا، السويد، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لختاشتاين، لوكسمبورغ، ليتوانيا، مالطا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

١٤ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.10 بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل صوت واحد، مع امتناع ٤٢ عضوا عن التصويت .

١٥ - السيد بريتو (البرازيل) : قال إن وفده قد صوت إلى جانب مشروع القرار لأنه يؤكد جهود المجتمع الدولي لاستئصال نظام الفصل العنصري. ومع ذلك فإن البرازيل لم تنضم إلى الاتفاقية ولديها تحفظات على بعض أجزاء مشروع القرار.

١٦ - السيد فين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) : تحدث بنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، قائلا إن تصوتها لا يرتبط برأيها بالفصل العنصري، لأنها لم تدينه وحسب بل إنها اتخذت تدابير عملية للإسراع في تصفيته، وذلك للمساعدة في محاربة العنف في جنوب إفريقيا، وتعديل وضعها الاجتماعي - الاقتصادي. وعلى الرغم من عدم انضمام أي من دول الاتحاد الأوروبي إلى

(السيد فين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

الاتفاقية؛ إلا أنها تؤيد جميعاً أهدافها، مع أن لديها تحفظات بشأن الوسائل المتواحة فيها وبشأن صياغة فقرات معينة من مشروع القرار، الذي امتنع عن التصويت عليه.

١٧ - الآنسته تيرانيشي (اليابان) : قالت إن وفدها قد امتنع عن التصويت، كما فعل في العام المنصرم، لأن لديه تحفظات بشأن الجوانب القانونية للاتفاقية.

١٨ - السيد راتا (نيوزيلندا) : أوضح امتناع وفده عن التصويت، قائلاً إنه لأسباب قانونية فإن نيوزيلندا لم تكن طرفاً في الاتفاقية، بيد أن ذلك لا يؤثر في اهتمامها بشأن بناء جنوب إفريقيا ديمقراطية ولا عنصرية. وقد اغتنمت نيوزيلندا كل فرصة لحث زعماء جنوب إفريقيا على التوصل إلى تسوية سلمية عادلة.

١٩ - السيد ارتاسون (إسبانيا) والسيد سماغولون (казاخستان) : قالا إنهم لو كانوا حاضرين لامتنعوا عن التصويت.

٢٠ - السيدة أرونغو - أوليندي (كينيا) والسيدة ليمجوكو (الفلبين) : قالتا لو انهم كاتتا حاضرتين لصوتتا إلى جانب مشروع القرار.

٢١ - الرئيس : اقترح أن على اللجنة أن توصي بأن تحيط الجمعية العامة علماً بإحالة الأمين العام تقرير المقرر الخاص المعنون "ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من أشكال المساعدة التي تقدم إلى نظام جنوب إفريقيا العنصري والاستعماري من آثار ضارة بالمجتمع بحقوق الإنسان".

٢٢ - وقد تقرر ذلك.

البند ٩٢ من جدول الأعمال : حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/C.3/47/L.4 و A/C.3/47/L.7)

A/C.3/47/L.4 مشروع القرار

٢٣ - الرئيس : قال إن مشروع القرار A/C.3/47/L.4 المعنون "ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومرااعاتها على الوجه الفعال" لا يتضمن آثاراً على الميزانية البرنامجية.

٤ - السيد كيور (موريشيوس) : قدم تعديلاً لمشروع القرار، يقتضي بأن تحل كلمة "يعلم" محل كلمة "يتدخل" في الفقرة السابعة من الديباجة، وأن تحل كلمة "حكومة" محل كلمة "نظام" في الفقرة ١٠؛ وأن تضاف الفقرة "المنظمات التي تكافح ضد الفصل العنصري و" بعد عبارة "عن طريق"، في الفقرة ٢٥.

٥ - السيد سحراوي (الجزائر) : قال إنه ينبغي أن تحل كلمة أيلول/سبتمبر (September) محل كلمة "تشرين الأول/أكتوبر" (October) في الفقرة العاشرة من الديباجة من النص الفرنسي.

٦ - السيد ميلاميد (إسرائيل) : تحدث لإيضاح التصويت قبل إجراء التصويت، قائلاً إن مشروع القرار المطروح للتصويت مليء بالمقارقات التاريخية ولا سيما الفقرات المتعلقة بالفلسطينيين. فإن العالم قد دخل عهداً جديداً وإن دول المنطقة تتحدث في الوقت الحاضر بشكل مباشر بعضها مع البعض الآخر وتسعى للتفاوض على السلم بأسلوب حضاري. والفقرات المقتصدة لا تراعي التطورات الهامة التي حدثت خلال السنة الأخيرة. وقد جرت مناقشة اقتراح إسرائيل بشأن إقامة ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين، خلال محادثات السلم في واشنطن. وهذه الأسباب فإن وفده سيصوت ضد مشروع القرار ويطلب إلى جميع الوفود التي أيدت عملية إحلال السلم الجاربة في الشرق الأوسط الانضمام إليه ومنع اعتماد مشروع القرار.

٧ - أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/47/L.4

المؤيدون : أثيوبيا، الأردن، أفغانستان، أكوادور، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أنغولا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بيرو، تايلاند، ترينيداد وتوباغو، تشايد، توغو، تونس، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جورجيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت كيتس ونيفيس، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السودان، سورينام، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، الفلبين، فنزويلا، فيبيت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، ليتوانيا، ليبيريا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزambique، ميانمار، ملاوي، ناميبيا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

المعارضون : الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إسرائيل، المانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمرك، رومانيا، السويد، فرنسا، فنلندا، كندا، لوكسمبورغ.

الملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

المتعلمون : اذربيجان، اسبانيا، استراليا، استونيا، اوروجواي، اوكرانيا، ايرلندا، البرتغال، بنما، بيلاروس، تركيا، جامايكا، جزر مارشال، جمهورية مولدوفا، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سوازيلند، غرينادا، كازاخستان، كرواتيا، كوستاريكا، لاتفيا، لخنشتاين، ليتوانيا، مالطا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النمسا، نيوزيلندا، اليابان، اليونان.

٢٨ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.4 ، المعدل شفويًا، بأغلبية ٩٠ صوتاً مقابل ٢٢ ، وامتناع ٣٠ عضواً عن التصويت.

٢٩ - السيد تومبسون (جامايكا) : تحدث إيضاحاً للتصويت بعد إجرائه، قائلاً إن بلده قد امتنع لأنه شعر أن اللغة المستعملة في مشروع القرار فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط لا يمكن أن تؤدي إلى تعزيز عملية السلام الجارية.

٣٠ - السيدة ليسيديني (أوروجواي) : قالت إنها على الرغم من دعمها غير المشروط لحق تقرير المصير، إلا أن بلدها قد امتنع عن التصويت بسبب اللغة المستعملة وأن عملية المفاوضات الجارية لم تعكس على نحو ملائم.

٣١ - الأنسة تيرانيشي (اليابان) : قالت إن بلدها امتنع عن التصويت لأن مشروع القرار لم يأخذ بالاعتبار الأحداث الأخيرة، لذلك فإنه يفتقد التوازن.

٣٢ - السيد شارب (استراليا) : قال إن بلده قد امتنع عن التصويت لأن اللغة المستخدمة في مشروع القرار قد عنا عليها الدهر، بمجموعها، لاسيما فيما يتعلق بالفترتين ٥ و ٦، اللذين لا تسجمان وسياسة بلده في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالحالة في أنفولا، قال إن استراليا تحت جميع الأطراف على المضي في تحقيق تقدم نحو أجراء تسوية ديمقراطية. وبقدر ما يتعلق بجنوب إفريقيا، طلب إلى جميع الأطراف العمل بهدوء بغية إمكان استئناف محادثات السلام على نحو عاجل.

٣٣ - السيدة راميريز (بنما) : قالت إنها تؤيد التعليق الذي أدى به ممثل استراليا بشأن فقرتي مشروع القرار المتعلقتين بالشرق الأوسط، وأضافت أنه في الوقت الذي تجري فيه عملية السلام، فإن الأطراف المعنية ينبغي أن تمنع عن القيام بأي عمل قد يؤدي إلى التأثير عليها.

٣٤ - السيد بريتو (البرازيل) : قال إن بلده قد صوت الى جانب مشروع القرار للاعراب عن دعمه للجمود المبذولة لتصفية الفصل العنصري وتعزيز ممارسة حق تحرير المصير. وعلى الرغم من ذلك فإنه يعتبر أسلوب مشروع القرار كان من الممكن وضعه بصيغة عصرية ومتوازنة أكثر دون الإضرار بالنص.

٣٥ - السيد فين (المملكة المتحدة) : تحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، معرباً عن أسفه لأن مقدمي مشروع القرار لم يتخدوا نهجاً جديداً ولم يحاولوا التوصل على توافق آراء. وكان ذلك سيتضمن الإقرار بحقيقة المشاكل المرتبطة بحق تحرير المصير القائمة على نطاق عالمي، وأن هناك تطورات، كثيراً منها إيجابي، قد حدثت في منطقتين ركز عليهما مشروع القرار، أي الجنوب الأفريقي والشرق الأوسط. وقد أشار أعضاء الاتحاد الأوروبي في مرحلة مبكرة أنهم سيرحبون بتعديل شامل. وما يدعوه إلى الأسف أن النص المعتمد لا يعكس أهمية عملية المفاوضات الجارية في جنوب أفريقيا كما لا يراعي على نحو كاف عملية السلام الجارية في الشرق الأوسط.

٣٦ - السيد راميشفيلى (الاتحاد الروسي) : قال إن بلده قد صوت ضد القرار لأن النص لا يعكس التغيرات التي حدثت في العالم. ومع ذلك فإنه يرحب بحقيقة أن مقدمي مشروع القرار قد أظهروا نوعاً من روح التناهُم، مما شجع على الأمل بأن يجري في المستقبل وضع نص أكثر توازناً.

٣٧ - السيد كويهل (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه خلال المناقشة العامة بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر، توقع وفده بالفعل أن مشروع القرار لم يكن متوازناً، كما حدث بالفعل، لأنه لم يراع التطورات الجارية في جنوب أفريقيا والشرق الأوسط. لذلك صوت وفده ضد مشروع القرار.

٣٨ - الأنسة زيندوغا (زمبابوي) : تحدثت باعتبارها تمثل أحد البلدان التي قدمت مشروع القرار، قائلة إنها تود أن تذكر المتكلمين، الذين وصفوا اللغة المستعملة في النص فيما يتعلق بجنوب أفريقيا باعتبارها بالية، بأن معظم سكان ذلك البلد قد حرموا من حقهم في التصويت. لذلك فإنه يصح استخدام لغة أقوى بغية أن يعكس النص الحالة الحقيقية على نحو أكثر دقة.

#### مشروع القرار A/C.3/47/L.7

٣٩ - الرئيس : قال أن كلاً من أنغولا وأوغندا وزامبيا وليبيريا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار (A/C.3/47/L.7) المعنون "استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإلعاقة ممارسة حق الشعوب في تحرير المصير".

٤٠ - السيد فرنانديز (كوبا) : أجرى تعديلاً شفوياً على مشروع القرار، وذلك بإحلال عبارة "حكومة جنوب أفريقيا" محل عبارة "نظام جنوب أفريقيا العنصري" في الفقرة ٤.

٤١ - أجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.3/47/L.7

**المؤيدون :** أثيوبيا، الأردن، أفغانستان، أكوادور، الإمارات العربية المتحدة، اندونيسيا، أنغولا، أوروجواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بيرو، تاييلند، ترينيداد وتوباغو، تشايد، توغو، تونس، جامايكا، جزائر، جزر القمر، جزر البهاما، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية تندانيا المتحدة، جمهورية مولدوفا، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سانت كيتس ونيفيس، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السودان، سورينام، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا - بيساو، غينيا، الفلبين، فنزويلا، فيبيت نام، قبرص، قطر، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، لبنان، ليبريا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزambique، ميانمار، ملاوي، ناميبيا، نيبال، النiger، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، اليمن.

**المعارضون :** المانيا، ايطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، فرنسا، لكسنبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الممتنعون :** الاتحاد الروسي، اذربيجان، الارجنتين، اسبانيا، استراليا، استونيا، اسرائيل، اوكرانيا، ايرلندا، ايسلندا، بولندا، بيلاروس، تركيا، تشيکوسلوفاكيا، جزر مارشال، الدانمرك، رومانيا، سلوفينيا، سوازيلند، السويد، فنلندا، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لختنستاين، ليتوانيا، مالطا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، اليابان، اليونان.

٤٢ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.7 بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ١٠ ، وامتناع ٣٦ عضوا عن التصويت.

**٤٣ - السيد فين (المملكة المتحدة) :** تحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إيضاحا للتصويت، قائلا إن مقدمي مشروع القرار قد قاموا مرة أخرى بإدخال اعتبارات سياسية في النص لا تنسجم مع الاتفاقية الدولية الخاصة بتجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم، مما أدى إلى امتناع البلدان الائتني عشر عن التصويت على القرار. وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

(السيد فين، المملكة المتحدة)

ترغب أن تكرر اعترافها على السياق الذي جرت فيه مناقشة قضية المرتزقة. وترى أن العلاقات بين الدول تعتبر السياق الملائم لهذا الغرض.

٤٤ - السيدة تيرانيشي (اليابان) : قالت إن وفدها قد امتنع عن التصويت لأن لديه تحفظات بشأن دراسة مسألة المرتزقة في سياق حقوق الإنسان.

٤٥ - السيد بريتو (البرازيل) : قال إن وفده قد صوت إلى جانب مشروع القرار لأنه يوافق على محتوياته على وجه العموم. ومع ذلك فإنه يود أن يلاحظ أن بعض العبارات في النص تتسم بالعمومية المفرطة من حيث النطاق وكان من الممكن أن تتسم بقدر أكبر من الدقة.

٤٦ - الرئيس : قال إن اللجنة قد اختتمت بذلك نظرها في البند ٩٢ من جدول الأعمال. وأن مشروع القرار A/C.3/47/L.3/Rev.1، الذي يدخل تحت البند ٩١ من جدول الأعمال، سيبحث في أقرب وقت ممكن.

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) المسائل المتعلقة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (L.17 ، L.13 ، و L.15 ، و A/C.3/47/L.11)

٤٧ - الرئيس : دعا اللجنة إلى النظر في مشاريع القرارات A/C.3/47/L.11 ، L.13 ، و L.15 ، و L.17 التي لا يترتب على أي منها أي أثر على الميزانية البرنامجية.

مشروع القرار A/C.3/47/L.11

٤٨ - الرئيس : قال إن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.3/47/L.11 المعونون "السياسات والبرامج المرتبطة بالشباب" : الاتحاد الروسي، بوركينا فاسو، بيلاروس، تشاد، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة، الرأس الأخضر، غينيا، غينيا - بيساو، مالطا، مصر، المغرب، ملاوي، هندوراس.

٤٩ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.11 دون تصويت .

مشروع القرار A/C.3/47/L.13

٥٠ - الرئيس : قال إن مقدمي مشروع القرار A/C.3/47/L.13 المعونون "تنفيذ خطة العمل الدولية للشيخوخة: إدماج كبار السن في التنمية" قد انضمت إليهم البلدان التالية : جزر البهاما، شيلي، دومينيكا،

(الرئيس)

قبرص، جامايكا، مالي، بنما، باراغواي، السنغال، سورينام. وأعلن أن أنغولا وتوغو والسودان وهندوراس قد انضمت إلى قائمة مقدمي المشروع.

٥١ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.13 دون تصويت .

مشروع القرار A/C.3/47/L.15

٥٢ - الرئيس : دعا اللجنة إلى النظر في مشروع القرار A/C.3/47/L.15 المعنون "من أجل الادماج التام للأشخاص المحاسبين بحالات عجز في المجتمع : برنامج عمل عالمي مستمر" وأعاد إلى الأذهان أنه قد انضم إلى مقدمي المشروع البلدان التالية : الاتحاد الروسي، أستراليا، أوكرانيا، إيسلندا، بينما، بيرو، بيلاروس، تركيا، ترينيداد وتوباغو، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كوستاريكا، مالي، منغوليا، النرويج، اليابان، البيونان. وأعلن أن البلدان التالية قد انضمت أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار : أذربيجان، أنغولا، باكستان، بنغلاديش، بوركينا فاصو، بولندا، جزر البهاما، زامبيا، غينيا - بيساو، قبرص، كوت ديفوار، كينيا، ناميبيا .

٥٣ - وذكر بأن التعديلات الشفوية لمشروع القرار A/C.3/47/L.15 على النحو الذي عرضه ممثل الفلبين هي الآتي: تحذف العبارة "خلال العقد" في نهاية الفقرة السادسة من الدبياجة؛ في الفقرة ٣ (ب)، ينبغي أن تضاف العبارة التالية "وتوفير الرعاية الوقائية والتأهيل ورصد المساواة في الفرص" بعد عبارة "بالمسائل الاجتماعية - الاقتصادية الأخرى"; وفي الفقرة ٨ (هـ)، يجب إدراج كلمة "مراجعة" بعد عبارة "الانتهاء من"، وفي الفقرة ٨ (ح) ينبغي إدراج العبارة التالية بعد كلمة "مواصلة" : "تعاونها الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة في فيينا/ مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية وهيئات الأمم المتحدة وثيقة الصلة في"; وفي الفقرة ١١ يجب إدراج العبارة التالية إلى مطلع الفقرة : "تقرر، استجابة لقرار الجمعية العامة ٩١/٤٦ ومقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٧٦/١٩٩٢، أن تواصل صندوق التبرعات للمعوقين التابع للأمم المتحدة و"؛ ثم تختصر الإشارة الثانية إلى "صندوق التبرعات للمعوقين" إلى مجرد "الصندوق" في نفس الفقرة فيما بعد .

٥٤ - السيد هونغ يوغان (الصين) : قال إن هناك خطأ في الفقرة ٤ : إذ أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هي التي أعلنت عقد المعوقين في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وليس المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

٥٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.15 ، على النحو المعدل شفويًا، دون تصويت .

مشروع القرار A/C.3/47/L.17

٥٦ - الرئيس : قال إن البلدان التالية قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار A/C.3/47/L.17 المععنون "دور التعاونيات في ضوء الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة": بيلاروس، جمهورية ترانسنيا المتحدة، الفلبين، كندا، كوت ديفوار، كينيا، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، هندوراس.

٥٧ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.17 دون تصويت .

البند ٩٣ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية (تابع)

(ب) منع الجريمة والعدالة الجنائية

مشروع القرار A/C.3/47/L.14

٥٨ - الرئيس : قال إن مشروع القرار A/C.3/47/L.14 المععنون "التعاون الدولي في محاربة الجريمة المنظمة" لا يتربّط عليه أي آثار على الميزانية البرنامجية، وأن الدول التالية قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشروع القرار : الباراغواي، ترينيداد وتوباغو، سلوفينيا، ليتوانيا. وذكر الأعضاء أن كولومبيا لم تعد ضمن مقدمي ذلك المشروع .

٥٩ - السيد تسيبوف (الاتحاد الروسي) : قال إنه ينبغي تصويب بعض الأخطاء في مشروع القرار. في الفقرة العاشرة من الدبياجة يجب حذف عبارة "الأمم المتحدة لـ" التي تعقب عبارة "المجلس الاستشاري الدولي العلمي والمهني". ويجب أن تحل كلمة "الاستعراض" محل كلمة "العرض". في الفقرة الخامسة.

٦٠ - اعتمد مشروع القرار A/C.3/47/L.14 ، على النحو المعدل شفوياً، دون تصويت .

٦١ - السيد كويهل (الولايات المتحدة الأمريكية) : قال إنه بينما يؤيد وفده جوهر القرار على النحو الذي اعتمد على التو، فإنه يعتبر القرار إطناباً لأنه يعيد تكرار نص قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ويرى وفده أن ذلك غير صحيح.

البند ٩٤ من جدول الأعمال : النهوض بالمرأة (تابع) (A/47/88-S/23563، A/47/82-S/23512، A/47/38، A/47/340)  
(564 ، 508 ، 391 ، 377 ، 368)

٦٢ - السيدة دا روزا (غينيا - بيساو) : قالت على الرغم من إقرار الأمم المتحدة لتدابير مهمة اعتمدتها على مر السنين، بما فيها إعلان السنة الدولية للمرأة، والعقد الدولي للمرأة فإن حالة المرأة قد استمرت بالتدحرج في بعض أجزاء العالم لاسيما في إفريقيا.

(السيدة دا روزا، غينيا - بيساو)

٦٣ - وقالت إن وفدها يدعو المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية للتعاون على نحو أوثق مع البلدان النامية في تنفيذ مشاريع وبرامج مصممة لتحسين حالة المرأة الصحية والثقافية والشفافية.

٦٤ - إن دستور غينيا \_ بيساو يضمن الحقوق المتساوية للرجل والمرأة. وتعتبر المرأة عاملًا مهمًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، كما أنها قد اشتركت في الكفاح المسلح على قدم المساواة مع الرجل. ومنذ إعلان الاستقلال، شغلت المرأة مراكز مسؤولة في الحكومة والإدارة العامة. وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة بتنفيذ برامج لتلبية تطلعات واحتياجات المرأة في مجال الصحة والتغذية وتنظيم الأسرة ، بالتعاون مع المنظمات والوكالات الدولية .

٦٥ - ومع ذلك لا يزال الكثير من الناس يعتقد أن البيت هو المكان المفضل للمرأة مع الأطفال. لذلك يقتضي الاستمرار في التعليم بغية تأكيد المركز المتساو لكلا الجنسين وتحسين حالة المرأة في غينيا - بيساو. فبالإضافة إلى أعباء الأعمال اليومية الشاقة، وجميع الأعمال الزراعية في تلك المناطق بما فيها الحرف اليدوية والأنشطة التجارية، فإن أعباءها تشتمل على الحمل المتكرر غير الإرادي أحيانًا، والعنف وختان الإناث. لذلك فإن هناك الكثير مما يقتضي عمله.

٦٦ - ونظرا لأن مؤتمر المرأة العالمي الرابع سينعقد في بكين في عام ١٩٩٥، فإن على شعبة النهوض بالمرأة أن تتلقى الموارد اللازمة بغية القيام بالإعداد الجيد. وفي هذا السياق فإن وفدها يوافق على اقتراحات لجنة مركز المرأة فيما يتعلق بجدول أعمال المؤتمر.

٦٧ - إن مسألة الحقوق المتساوية للمرأة ينبغي أن تدخل كذلك ضمن جدول أعمال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المقرر عقده في عام ١٩٩٢. وستشترك غينيا - بيساو بنشاط في الإعداد لذلك المؤتمر على كل من الصعيدين الوطني والأقاليمي، وتأمل أن تعطي زخما متعددًا لقضية النهوض بالمرأة كما أنها سوف تساهم في إدماج المرأة في التنمية على نحو فعال.

٦٨ - وأعربت عن إدانة وفدها لجميع أشكال العنف ضد المرأة وترحيبه بالتقدم المحرز في صياغة مشروع إعلان بهذا الصدد.

٦٩ - وقد قالت غينيا - بيساو بتوقيع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وصدق على ذلك. وأعربت عن ارتياح بلدها لأن عدد البلدان الأطراف في ذلك الصك قد بلغ ١١٩ الآن. وحيث ت تلك الدول التي لم تفعل ذلك بعد، على القيام بالتصديق على تلك الاتفاقية، التي تعتبر الأكثر أهمية من جميع صكوك تعزيز المساواة الحقيقية بين الجنسين.

(السيدة دا روزا، غيتيا - بيساو)

٧٠ - وذكرت في الختام أن بلدها أحبط علماء بارتياح، بزيادة نسبة النساء في الأمانة العامة بين تموز يوليه ١٩٩١ وحزيران يونيو ١٩٩٢. وينبغي المحافظة على هذا الاتجاه بغية تحقيق الهدف المقرر للوصول إلى ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٥.

٧١ - السيد كيم جاي هون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) : قال إن الأمم المتحدة قد بذلت جهوداً لتعزيز النهوض بالمرأة على مدى ٤٠ عاماً. وعلى الرغم من الإسهامات المهمة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واللجنة المعنية بمركز المرأة، فإن أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية وعقد الأمم المتحدة للمرأة وقرارات الجمعية العامة وثيقة الصلة لم يتم تحقيقها بعد. لذلك رحب بانعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة في عام ١٩٩٥، نظراً لأنه سيقدم للمجتمع الدولي فرصة أخرى لصياغة مبادئ توجيهية واضحة للجهود والأنشطة المقبلة لتحسين حالة المرأة على الصعيد العالمي.

٧٢ - وقد أصدرت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في عام ١٩٤٦، قانوناً بشأن المساواة بين الرجل والمرأة، وقامت منذ ذلك الحين باتخاذ تدابير هامة لتحسين حالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وتشغل النساء ٢٠٪ في المائة من النواب في الجمعية الشعبية العليا، كما تتبوأ مناصب عليا في الحكومة. وتقوم المرأة بدور مهم في ميادين الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والثقافة وإدارة المشاريع والمؤسسات من جميع الأصناف. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع برعاية صحية وعلمية مجانية وبحق إجازة أمومة مقدارها ١٥٠ يوماً.

٧٣ - وسيواصل وفده التعاون بشكل وثيق مع الدول الأعضاء الأخرى بغية تحقيق مساواة المرأة على الصعيد العالمي.

٧٤ - السيدة المجالي (الأردن) : قالت إن الأردن يعاني أهمية كبيرة على تمنع المرأة بالمساواة وبالحقوق ومشاركتها على جميع المستويات دون أي شكل من أشكال التمييز. وأعربت عن ترحيب وفدها بزيادة عدد الموقعين على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وحثت تلك البلدان التي لم تقم بذلك بعد أن تقوم بتوقيعها.

٧٥ - وذكرت أنه يجب اعتماد تدابير لحل مشكلة العنف ضد المرأة، باعتباره يشكل إحدى العقبات التي تؤدي إلى مشاركتها في عملية التنمية على قدم المساواة. إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر العالمي للمرأة سيقدمان فرصة لمعالجة المشكلة ووضع حد لانتهاك حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة.

٧٦ - وبالإشارة إلى المرأة الفلسطينية، لاحظت أنها محرومة من ممارسة حقوقها انتهاكاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وأشارت إلى الصدمة النفسية التي تسببها حالتها.

**(السيدة المجالي، الأردن)**

٧٧ - وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/47/377، كررت أهمية التعجيل في تنفيذ استراتيجيات بيروبي التطلعية لضمان الحقوق الأساسية وحرية المرأة ولتحقيق المساواة بين الجنسين. ومن المهم إنشاء آلية لصياغة خطط وسياسات تهدف إلى إدماج المرأة في التقدم الاجتماعي، ووضع السياسات والتخطيط الإنمائي. كما أن من المهم جداً وضع برامج تعليمية وتدريبية مخصصة للمرأة. وينبغي تقديم مبادئ توجيهية إلى وسائل الإعلام لتمكينها من المساعدة في زيادةوعي المرأة بحقوقها، وبالدور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يمكن أن تقوم به.

٧٨ - وتقر الأردن أن مجتمعها لا يمكن أن يتقدم وينمو إذا ظل نصف سكانه معزولاً. وإذا يتمتع جميع مواطنيه بحقوق وواجبات متساوية، فإن المواطنة لا تقتصر على جنس واحد فقط. ولهذا السبب فمن الأهمية البالغة أن يتلقى الجميع تعليماً متساوياً. وعلى هذا المنوال، تضطلع المرأة بدور رئيسي في بناء الأجيال المقبلة.

٧٩ - ووجهت الأردن اهتماماً كبيراً إلى النساء الترويات والفتيرات. لذلك اضطلعت المنظمات النسائية والمنظمات غير الحكومية بوظيفة هامة في هذا الميدان. وبالتعاون مع الحكومة والمنظمات الدولية، عملت تلك المنظمات على إيجاد أعمال وفرص إنتاجية تتيح للمرأة إمكانية العمل المأجور في البيت وإنشاء أعمال تجارية صغيرة.

٨٠ - وقد أطلع وفدها باهتمام على التقرير الوارد في الوثيقة A/47/34 وأثنى على الجهد الذي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في البلدان النامية بوجه عام والأردن بوجه خاص، لتعزيز النهوض بالمرأة.

٨١ - ولاحظت في الختام أن الأحداث التي جرت مؤخراً على المسرح الدولي وفي الأمم المتحدة قد أسفرت عن تقدم كبير في مجال التعاون والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مما سيؤدي إلى إعادة بناء الهياكل الأساسية. وفي هذا السياق، فإن زيادة عدد النساء في الأمم المتحدة وتحسين حالة المرأة في الأمانة العامة تعتبر من المؤشرات المواتية لتنشيط الأمم المتحدة وتبشر بعالم أفضل للجميع.

٨٢ - **السيد الديب** (مصر) : قال إن المرأة تضطلع بدورة استثنائي في التنمية البشرية لذلك فإن من الأهمية بمكان احترام حقوقها الأساسية كما أن عليها أن تشترك مع الرجل على قدم المساواة. وأعرب عن تأييده للرأي الوارد في تقرير الأمين العام بشأن أعمال المنظمة (A/47/1) الذي يتضمن بضرورة تعزيز اشتراك المرأة الكامل في عملية التنمية ومعالجة العوامل التي تؤثر تأثيراً معاكساً على حالتها ولاسيما الفقر والتمييز. وبقدر ما يتعلق بالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة المقرر عقده في بكين في عام ١٩٩٥، فإن من المهم جداً الإعداد له على نحو مناسب، عن طريق عقد مشاورات مع جميع الوفود وتنظيم اجتماعات إقليمية

## (السيد الديب، مصر)

لضمان الاشتراك الفعال للجميع. كما تقتضي الضرورة تحقيق تفاعل بين منظومة الأمم المتحدة والأليات القومية على صعيد التهوض بالمرأة. نظراً لأن هذا التعاون الإقليمي والدولي سيكون له تأثير إيجابي على نتائج المؤتمر.

٨٣ - ورحب بتقرير الأمين العام بشأن اتفاقية النساء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (A/47/368)، الذي يعلن عن توقيع ثمان دول أخرى على الاتفاقية مما يرفع عدد الدول الأطراف إلى ١١٩. وبقدر ما يتعلق بالتقرير الوارد في الوثيقة A/47/340، أعرب عنأمله بأن يولي اهتمام أكبر إلى برامج المرأة في البلدان النامية باعتبارها جزءاً من خطط التنمية القومية، وأن يتحقق المزيد من المساعدة الدولية لتحقيق هذا الغرض في وقت قريب. وحث المجتمع الدولي على حماية الجماعات الأكثر احتياجاً، مثل النساء اللاجئات والمهاجرات والمعوقات، ووجه الانتباه إلى الأحوال المعيشية الصعبة بوجه خاص للمرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة.

٨٤ - وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، أعرب عن اعتقاد وفده بوجوب الشروع بذلك ضمن الأمم المتحدة ذاتها، ووجه الاهتمام في هذا المجال إلى تقرير الأمين العام بشأن تحسين مركز المرأة في الأمة العامة (A/47/508) الذي أعلن عن زيادة نسبة النساء في الوظائف العليا. وقال إن من المهم أيضاً زيادة عدد النساء من البلدان النامية. ومراجعة التوزيع الجغرافي على النحو الواجب.

٨٥ - وقال إن المجتمع المصري لا يضع أي قيود بشأن دور المرأة، التي يحق لها أن تضطلع بجميع الأنشطة المتعلقة بالحياة العامة. فالمرأة تحتل مناصب إدارية ولا يوجد أي تمييز. وتعمل المنظمات النسائية مع المنظمات في البلدان والمناطق الأخرى وتعنى بالتعاون الإقليمي والدولي.

٨٦ - الأنسة سلجوقي (أفغانستان) : قالت إنه بسبب الحرب التي استمرت ١٤ عاماً في بلدها، كانت هناك عقبات عديدة حالت دون تحقيق أهداف التنمية، والمساواة والسلم لعقد الأمم المتحدة للمرأة. وكجزء من برنامجها القومي لإعادة البناء الاقتصادي والتأهيلي لم تدخل حكومة أفغانستان وسعاً في تخفيف نتائج الحرب، التي أثرت تأثيراً خطيراً على حالة المرأة في البلد. ومع ذلك لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا عن طريق المساعدات الدولية ومساعدة الأمم المتحدة.

٨٧ - وفي أفغانستان جرى إعداد قوانيين ستساهم في إدماج المرأة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمشاركة فيها وفي حماية حقوقها المدنية. وسيبذل اهتمام خاص للتخفيف من الآثار المعاكسة التي خلفتها الحرب، مثل مشاكل رعاية الأطفال، ولاسيما رعاية اليتامي، وحالة الأمهات من ذوات الدخل المنخفض اللواتي فقدن أزواجهن والنساء المعوقات. وقد ارتفعت حالات العجز على نحو هائل نتيجة للحرب، ليس فقط حالات العجز الأكثر وضوها، بل المعاناة العقلية ومتلازمة الإجهاد من آثار الصدمات. ومع أن النساء يشكلن

(الأنسة سلجوقي، أفغانستان)

الآن الأغلبية في أفغانستان، إلا أنها تعتبر واحدة من البلدان القليلة التي يكون فيها متوسط عمر المرأة المتوقع أقل من متوسط عمر الرجل.

٨٨ - وقد طلبت إلى الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة تقديم دعم لبرامج ومشاريع أفغانستان القطرية التي تهدف إلى تحسين أحوال النساء اللواتي يعيشن في حالة فقر واللواتي يضطعن برئاسة الأسرة والمعوقات. كما طلبت تقديم برامج تدريب، وأنشطة مدرة للدخل، وبرامج محو الأمية والتعليم الصحي. وختاماً أعربت عن شكرها للمنظمات التي ساعدت على تحسين مركز المرأة في أفغانستان، لاسيما منظمة العمل الدولية، واليونسكو، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب منسق الأمم المتحدة لبرامج المساعدة الإنسانية والاقتصادية لأفغانستان.

٨٩ - السيدة البرغوثي (مراقب فلسطين) : قالت إنه على الرغم من تحقيق بعض التقدم لازال هناك بعض المشاكل التي ظلت تقف في طريق تنفيذ استراتيجيات بيروبي التطوعية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠. والشرط الأساسي للتغلب عليها هو الإقرار بالمسافة التي تفصل بين السلم والأمن الدوليين والكافح ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي وتحقيق التنمية الاجتماعية والمساواة.

٩٠ - وتعرض المرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لأشكال التمييز والاضطهاد. وينبغي أن ينظر إلى حقيقة وضعها من منظور مزدوج: كفاحها من أجل التحرر الوطني والمساواة الاجتماعية. ومنذ العشرينات، ما بارحت المرأة الفلسطينية تشتراك بنشاط في حركة التحرير الوطنية فضلاً عن سعيها لتحقيق التحرر الاجتماعي. وكجزء من هذه الجهود فإنها نجحت في إنشاء جمعيات تضم النساء من جميع شرائح المجتمع، ولاسيما من القرى ومخيمات اللاجئين. وقد أسفرت مختلف البرامج التي تقدمها جمعيات المرأة عن تعكين المرأة لتصبح أكثر وعياً بحالتها وأكثر نشاطاً في الحركة الوطنية السياسية. ونتيجة لذلك وعلى الرغم من الحقيقة القاسية لعيشها تحت الاحتلال الأجنبي، اضطاعت المرأة الفلسطينية ب التربية جيل كامل من الشباب الذي وصل إلى أعلى مراتب التعليم في المنطقة. كما شهد النصف الأول من عقد الثمانينات مستوى أعلى من التعليم والتنمية فيما بين النساء. فقد وصل معدل البنات اللواتي أكملن دراستهن الثانوية إلى ٤٨ في المائة من مجموع الطلاب، بينما بلغ معدل الطالبات المسجلات في الجامعات ٤٠ في المائة.

٩١ - ومع ذلك لازال المرأة الفلسطينية تواجه مختلف المشاكل الناتجة عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، مثل الاستيلاء على الأراضي والسيطرة على مصادر المياه، مما يسمم في شل الاقتصاد الوطني، نظراً لأن العديد من المصانع والمصالح التجارية اضطررت إلى غلق أبوابها. وقد أسفر ذلك عن ارتفاع البطالة بين النساء مما أدى بدوره إلى زيادة مقاومة المرأة لسلطات إسرائيل العسكرية.

(السيدة البرغوثي، مراقب فلسطين)

٩٢ - وقد اضطاعت المرأة بدور هام في حركة المقاومة الفلسطينية. كما اشتركت بجزء من عملية اتخاذ القرارات، كما ظهر ذلك من دورها في عملية السلم الجاري الآن. وعلى الصعيد الجماهيري قامت المرأة، فضلاً عن ذلك، بتنظيم جمعيات تعاونية واقتصادية فتحت لها الأبواب لفرص أخرى للتدريب في ميادين مختلفة منها أنشطة الرعاية الاجتماعية والتمريض والتدريس. وقد ازدادت هذه الأنشطة منذ بداية الانتفاضة، حيث أصبح النساء يشكلن ٦٠ في المائة من القوى العاملة. كما وتقوم المنظمات النسائية الآن بتنظيم الحصص الدراسية داخل المساكن الخاصة بسبب إغلاق المدارس، والذي يشكل أحد الممارسات القمعية التي تلجأ إليها السلطات الإسرائيلية. وخلال الانتفاضة فقد الطلبة من ٤٠ إلى ٦٠ في المائة من أيام الدراسة في كل عام دراسي. ومن المؤسف أن هذا ليس الضرر الوحيد الذي يعاني منه الأطفال واليافعون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد أشارت عدة دراسات إلى وجود عدد غير اعتيادي كبير من الأطفال المصابين بحالات الاضطراب والقلق نتيجة ما يتعرضون له من إرهاب.

٩٣ - إن الأحوال المعيشية الصعبة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني تحتم على المجتمع الدولي أن يضغط على إسرائيل لحملها على وقف ممارساتها القاسية غير المشروعة. وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية أصلية إزاء القضية الفلسطينية عامة وإزاء المرأة الفلسطينية بوجه خاص. فضلاً عن ذلك، وبصرف النظر عن أي تطورات جديدة، ينبغي الاستمرار بالاضطلاع بهذه المسؤولية حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف والتوصل إلى حل شامل للنزاع.

٩٤ - وأخيراً، رحبت بقرار عقد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي سيعقد في عام ١٩٩٥.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥